مدركات الفساد لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة

الدكتور عبدالله سالم الدراوشة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدركات الفساد، وأسباب انتشاره، ومدى انتشاره في المؤسسات الحكوميّة، وأولويات الإصلاح، والجهود الوطنيّة في محاربته من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم سحب عينة عشوائية من (278) فرداً، حيث تم استخدام الأداة التي طورها البداينة (2010) الخاصة بمدركات الفساد، والمعتمدة على المقاييس الدّوليّة مثل فهرس مدركات الفساد(CPI) .

أظهرت النتائج أنّ أهم أسباب انتشار الفساد هو تدخل أصحاب النفوذ والمحسوبية وغياب الرقابة أو ضعفها، وعدم جدية الحكومة في مكافحة الفساد، وأن أولويات الإصلاح هي الإصلاح الاقتصاديّ والاجتماعيّ، أمّا وفق مدركات الفساد ، فتبين أنه في مجال الرشوة احتل كبار الموظفين، والقيادات السّياسيّة، والرخص التجارية، والوزارات أعلى نسبة، وفي مجال استخدام العلاقات الشخصيّة فتبين أنّ كبار الموظفين والوزارات والقيادات السّياسيّة والشرطة قد احتل أعلى النسب، في حين احتل كبار الموظفين وصغار الموظفين والرخص التجارية ومجلس النواب أعلى النسب في مجال التعدي على المال العام والممتلكات العامة، وأمّا في مجال انتشار أشكال الفساد الحكوميّ، فتبيّن أنّ اتخاذ القرارات لمنفعة شخصيّة والواسطة والمحسوبية وتعاطي الرشوة والتربح من الوظيفة كانت الأكثر شيوعاً، أمّا في مجال الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد ، فقداحتل تقديم الفاسدين للمحاكم، وجهود هيئة مكافحة الفساد، وإنجازات الحكومة أعلى النسب.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في مقاييس الفساد عامة تعزى لكل من متغير القطاع ، والنوع الاجتماعيّ، والمستوى التّعليميّ، والدرجة الوظيفية، والعمر، والدخل، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات.

Abstract

The Perceptions of Corruption among the workers in Jordanian Government Institutions

This study aims to identify the perceptions of corruption, the reasons for its spread, its prevalence in government institutions, reform priorities, and national efforts to fight it from the standpoint of workers in government institutions. To achieve the objectives of the study, a random sample of (278) individuals) was selected, and the tool developed by Albadaina (2010) was used for the perceptions of corruption, and this tool in turn is based on international standards such as the Corruption Perceptions Index (CPI).

The results showed that the main reasons for the spread of corruption is the intervention of influential people, nepotism, lack or weakness of control, lack of seriousness of the government to fight against corruption, and that the reform priorities are the economic and social reform. According to the corruption perceptions, the study shows that with respect to bribery, senior officials, political leaders, commercial license directorates, and ministries occupy the highest position. With respect to the use of personal relationships, senior staff, ministries, political leaders and police occupy the highest position. Senior and junior staff, commercial license directorates and the House of Representatives rank highest in the area of encroachment on public money and public property. In the field of the spread forms of government corruption, the study shows that the decision-making for personal benefits, nepotism, bribery and profiteering from a job are the most common. As for the national efforts to fight against corruption, bringing corrupt people to courts, the efforts of the Anti-Corruption Commission, and the achievements of the government occupy the highest rates.

There found no statistically significant differences in the measures of corruption in general due to the sector variable, gender, educational level, job positions, age, and income. The study makes a number of recommendations.

المقدّمة:

إنّ ظاهرة الفساد من الظواهر السّلبيّة التي تعاني منها المجتمعات البشريّة منذ أقدم العصور، حيث إنّ الفساد يدمر الحياة، ويعيق محاولات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وأن جذور ممارس ته تكمن في غياب الشفافيّة، والمحاسبة، والنّزاهة، وانتشار الرّشوة ، ومخالفة القوانين، وضعف الأداء الحكوميّ، والإهمال، واستغلال النفوذ، والسلطة بهدف تحقيق مصالح شخصيّة على حساب المصلحة العامة، مما ساهم في ظهور الفساد واستشرائه(الكبيسي، 2005).

لذلك يعني الفساد عدم المشروعية أو الخروج عن القانون لتحقيق كسب خاص مادي أو معنوي على حساب الآخرين، أي إساءة استعمال السلطة العامة لأجل الكسب المادي، ويمكن أن يقوم بالفساد فرد واحد أو مجموعة أشخاص، وبذلك يصبح الفساد جريمة منظمة (المؤتمر الأمم المتحدة،1995).

بينما يرى الصندوق الدولي الفساد بأنه استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو هدر المال العام، أو التلاعب فيه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (البنك الدولي، 2005).

إضافة إلى ذلك ترى منظمة الشفافية الدّوليّة الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، فالفساد في القطاع العام يعرف بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصه(منظمة الشفافية الدّوليّة، 2013).

ويرى العالم (Alam,1989) أن الفساد خرق الأعراف لصالح سلوك العميل، وكذلك يرى العالم (Jai,2001) الفساد بأنه استخدام القوة (الصلاحيات) المرتبطة بالموقع الإداريّ للمنفعة الشخصيّة بطريقة تتعارض مع النظام العام.

والفساد في المجالين العام والخاص يشكل تهديداً خطيراً وحرجاً في أية دولة، لذلك يهدم الفساد ثقة المواطن بالدولة، ويضعف قدر تها على الوفاء بالتزامتها، ويؤدي إلى التذمر ثم الفوضى، وضياع المسؤوليات مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعيّ، والسياسي، والأمني، لذلك يعُد الفساد ظاهرة انحرافية تنتهك قواعد ونظم الحياة في المجتمع، وتثير ردود أفعال اجتماعية رافضة ورادعة، فالفساد في بعده الاجتماعيّ يعني السعي لانتهاز الفرص للحصول

على خدمة أو منفعة عن طريق التحايل على القواعد والأنظمة واللوائح المعمول بها، (السنوسي وآخرون، 2006).

الأمم المتقدمة والنامية من أخطار الفساد، ولكن تتسع هذه الأخطار في الدول النامية كونها تشهد عمليات تحديث في جميع مناحي الحياه السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولذلك فقد شهد العالم العربيّ في العام(2011) حركة متزايده تنادي بقدر أكبر من الشفافية، وكانت مطالباًت الشعوب تؤكد على مساءلة حكوماتهم، ومحاربة الفساد بمختلف صوره وأشكاله، و ما زالت آفة الفساد تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشريّة، كونه يستشري في مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة.

فيما يخص الأردن تقدم (4) درجات على مؤشر مدركات الفساد للعام (2014)، ليحتل المرتبة (55) عالمياً والثالث على مستوى الدول العربيّة من أصل (175) دولة متقدماً (11) مرتبة عن العام الماضي، لذلك فقد تراجع ثلاث نقاط عام (2013) (45 نقطة) مقارنة بـ (48 نقطة) حصل عليها عام (2012)، وانعكس ذلك على ترتيب الأردن عالمياً ، بحيث تراجع (8) درجات مسجلاً المرتبة (66) من بين (177) دولة، مقارنة مع المرتبة (58) في العام الماضي (2012) شملها المؤشر، وتراجع الأردن على المستوى العربيّ هذا العام إلى المرتبة (السادسة) بعد أن كان في المرتبة (الرابعة) في العام الماضي، ويعود سبب تراجع الأردن على مؤشر مدركات الفساد إلى عدم وضع الخطط الإصلاحية الهادفة إلى مكافحة الفساد حيز التنفيذ بشكل فاعل ومؤثر على الواقع، وغياب الشفافية المتعلقة برسم السياسات العامة، واتخاذ القرارات الحكوميّة، ويظهر الجدول رقم(1) وضع الأردن خلال الأعوام (2001 – 2014) على مؤشر مدركات الفساد كما ورد تقرير منظمة الشفافية الدّوليّة:

الجدول رقم (1)

الأردن في مؤشر مدركات الفساد للاعوام 2001- 2014

السنة	نتيجة المؤشر من 10	الترتيب العربيّ	الترتيب الدولي	عدد الدول التي تم تقييمها
2001	4.9	2	37	91
2002	4.9	2	40	102
2003	4.6	6	43	133
2004	5.3	4	37	145
2005	5.7	5	37	158
2006	5.3	5	40	163
2007	4.7	5	53	179

180	47	5	5.1	2008
180	49	5	5.0	2009
178	50	5	4.7	2010
182	56	6	4.5	2011
176	58	4	4.8	2012
177	66	6	4.5	2013
175	55	3	4	2014

مؤشر مدركات الفساد 2013- منظمة الشفافية الدّوليّة.

ولمواجهة قضية الفساد في الأردن يجب إيلاء موضوع الفساد ومحاربته الأهميّة القصوى على الصعيد الوطني، والسعي الفعال إلى التعاون المثمر على كافة المستويات لدعم منظومة الحكم الصالح، وتعزيز الشفافية، وحق الوصول إلى المعلومات، والعمل الجدي لإتخاذ اجراءات وتدابير تؤدي إلى الاستقرار الاقتصاديّ والسياسي والاجتماعيّ، بل لتتعداها نحو إعادة الثقة بين المواطن والدولة، واعتماد نظم المساءلة والمحاسبة، وتفعيل عمل كافة المؤسسات الرسمية، وإرساء قواعد التعاون المشترك ما بين المؤسسات المحلية والدّوليّة لمحاربة كافة أشكال وأنواع الفساد، وتفعيل التعاون فيما بين كافة شرائح المجتمع لما فيه المصلحة العامة.

لذلك فإنّ الفساد هوسلوك اجتماعي فردي أو جمعي أو مؤسسي غير مقبول اجتماعيّاً يتم تحقيقه بوسائل وطرق مرفوض ة اجتماعياً، فلابد من محاربة الفساد كونه يشكل تهديداً للأمن الإنساني في المجتمعات المتقدمة والنامية، ويؤدي انتشاره إلى التفكك الاجتماعيّ والشعور بالظلم والأنومي، والضغوط الاجتماعيّة، فأنّ محاربة الفساد ضروري ة، بدءاً من الإصلاحات السّياسيّة وتقديم الفاسدين إلى المحاكم المختصة.

وفي ضوء ماتقدم جاءت هذه الدراسة لتحديد مدركات الفساد لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة في المملكة الأردنية الهاشمية، مما شكل تهديداً للأمن الإنساني وعائقاً أمام التنمية البشريّة، ويعرقل التقدم والتطور في المجتمعات البشريّة المتقدمه والنامية، وعلى الرغم من الأطر القانونيّة والسّياسيّة المعقّدة التي صيغت لمكافحة الفساد، إلاّ أن هناك بعض ثغرات في القوانين، لأنها ليست محكمة في كثير من الحالات .

مشكلة الدراسة:

تنتشر مشكلة الفساد في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، مهددة أمن واستقرار المجتمعات البشريّة، ومعرقلة لمسيرة التنمية الشاملة سواء من الناحية السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية، حيث يمكن القول : إنّ مشكلة الفساد با لإضافة إلى مشكلات أخرى كالفقر والبطالة وغياب العدالة قد ساهمت في انعدام الأمن والاستقرار، وزعزعة الثقة بين المواطن والدولة، وساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعيّ.

لذا جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى إدراك العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنية للفساد وأشكاله وأسبابه، وبيان أولويات الإصلاح ا لأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، ومعرفة مستوى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد.

أهميّة الدراسة:

تبرز أهميّة هذه الدراسة بأنها من الدراسات المهمة التي تجرى في المجتمع الأردني على قياس الفساد بمقاييس دولية تقيس مدركات الأفراد عن الفساد، وقد تخدم هذه الدراسة صانعي القرار بما تقدمه من معلومات عن مدركات الفساد لوضع السياسات اللازمة لمكافحة الفساد ومحاربته، كما وتساعد على توفير قاعدة نظرية من المعلومات عن ظاهرة الفساد في الأردن، إضافة إلى أنّها تمثل إسهاماً علمياً يثري البحث العلمي بأهم القضايا التي يعاني منها المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدركات الفساد العامة لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة :

1. تحديد أهم مدركات الفساد العامة لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة.
2. بيان مدى انتشار (أشكال الفساد) في المؤسسات الحكوميّة.
3. بيان أسباب انتشار الفساد .
4. بيان أولويات الإصلاح في الأردن.

5. بيان مدى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد.
6. بيان الفروق في مدركات الفساد العامة التي تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعيّ والعمر والدخل المستوى التعليم والدرجة الوظيفية لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة.

الإطار النظري :

يعُدالفساد ظاهرة اجتماعية، تنتشر في مختلف المجتمعات البشريّة سواء المتقدمة أو النامية، وله أضرار على الفرد والمجتمع، ويعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية، ويضعف الآداء الحكوميّ، إضافة إلى شعور الشعب بالظلم، والتهميش، والإقصاء، والاضطهاد، جراء عدم الحصول على الفرص المتكافئة (Ades,1996).

والفساد في أبسط معانيه، هو إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق منفعة خاصة، أو استخدام مفهوم المصلحة العامة كإطار تخفي داخله مصلحتها الخاصة، وإحكام سيطرتها عل ى المجتمع، ومن ثم يصبح مفهوم المصلحة العامة مجرد أداة لتزييف وَعْي أفراد المجتمع.

مفهوم الفساد (corruption):

الفساد: لغة يعني التلف والعطب والخلل، كما يعني أيضاً إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات، والإنسان الفاسد هو الذي لا يتحلى بالأخلاق والأمانة في تعامله مع الآخرين(اليوسف، 2002 258).

وكذلك يرى ابن منظور: " الفساد نقيض الصلاح، وتفاسد القوم تدابروا، واستفسد السلطان قائده : إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسد ة: خلاف المصلحة، والاستفساد : خلاف الاستصلاح" (لسان العرب،1413هـ). أرباح خارج إطار القوانين المراعية، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة" (البنك الدولي، 20:2004)، ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"(البنك الدولي،2004).

ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة: "هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص" (الأمم المتحدة،2000)، وكذلك عرفته منظمة الشفافية الدّوليّة" :هو خروج عن القوانين والأنظمة (عدم

الالتزام بها) أو استغلال غيابها من أجل تحقيق مصالح سياسيّة، اقتصاديّة، مالية، تجاريّة، واجتماعيّة لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة"(منظمة الشفافية الدّوليّة، 2013).

ويشير (بالمير) (Plmier,1983) أن الفساد هو :" استخدام الوظيفة الحكوميّة لتحقيق منفعة خاصة" ، ويرى هيديمنر (Heidenhemier)الفساد كما ورد في قاموس إكسفورد الإنجليزي هو : " فساد الأمة وانحطاطها في التخلي عن الواجبات العامة الناتجة عن الرشوة أو المحسوبية"(Laysl,1974)، وفي ذات الوقت يشير(بالمير) (Plmier,1983) إلى أنه يبدو أن هناك إجماعاً في الأدبيات بأن الفساد هو:" استخدام الوظيفية لتحقيق منفعة خاصة"، كما عرف روبرت كليتجارد(Robert Klitgard:1988) الفساد بأنه "سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب (شخصيّة أو قرابة عائلية، أوعصبية خاصة) مالية أو المكانة خاصة، أمر سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة"(داغر، 2001)، وكذلك يرى روبرت كلتجارد (Robert Klitgard 1988) في دراسته الميدانية أن المجتمع الذي يستشري فيه الفساد لا يحتمل أن يتحسن ، كما أنه ليس من المحتمل أن يكون فعالاً اقتصاديًّا أو سياسًّيا كذلك (السنوسي وآخرون، 2006)، أما كاميرون وشيدوهوري، واكال، وجانح دهاران (Cameron, Chaudhurir, Erkal, & Gangadharan, 2005)، فيرون أن الفساد يكون من خلال وجود موقف ما يحاول أحد ما زيادة أرباحه على حساب شخص آخر وهو الضحية، ويفترضو ن أنّ التحويل الجاري بين شخصين يكون قانونياً، بحيث يسمح للضحية معاقبتهم ولكن كلفة العقاب بالنسبة للضحية تكون عالية.

والفساد في النظام القانوني ناتج عن عدم وضوح مفاهيم العدالة والمساواة والسلوك الرسمي اللا شخصي، بمعني أن الفساد ناتج عن صراع القيم ، فالفساد يقل في المجتمعات المتجانسة التي تتميز بالاتفاق والإجماع علي القيم المستقرة والمنتشرة ، فأفكار العدالة مرتبطة بالقيم والمصالح والمعتقدات (عبد الله ،1974).

أما التعريف الأخلاقيّ ، فيعرف الفساد على " أنه انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداريّ والمادي كل من الرشوة، والغش، والتهريب، والتزوير.....إلخ" (مزاولي،2009).

وحاول المختصرون في علم الاجتماع التأكيد على أن الفساد يتمثل في انتهاك قواعد السلوك التي تتعلق بالمصلحة العامة، إذ ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى الصور المختلفة من السلوك المنحرف، إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة، ويري ابن خلدون أن أساس الفساد هو الولع بالحياة العمرانية المترفة بين أفراد الطبقة الحاكمة، حيث يلجأ هؤلاء الأفراد إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي تتطلبها الحياة المترفة (السنوسي، وآخرون ، 2006) .

أشكال الفساد:

تنتشر مشكلة الفساد في مختلف المجتمعات بدرجات متفاوته حسب طبيعة أنظمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، ويتخذ أشكالاً وأنماط اً متعددة منها: الفساد الإداريّ والمالي والسياسي والاقتصاديّ والاجتماعيّ والأخلاقيّ، ويمكن تصنيف أنواع الفساد من حيث الحجم والانتشار كالآتي:

1. **الفساد الصغير(Minor Corruption)**: وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين، لتسهيل الصفقات أو الاستفادة من الخدمات(عبد المنعم ،2003).
2. **الفساد الكبير(Gross Crruption)**: الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة ، وهو أهم وأشمل و أخطر لتكليفه لدولة مبالغ ضخم ة ولعل من أبرز وأخطر صور الفساد التي تعاني منه مجتمعاتنا الرشوة بأشكالها المختلفة إذ تعد من أخطر الجرائم المخلة بحسن سيرة الأداء الحكوميّ لما يترتب عليها من فقدان المواطنين للثقة بالمؤسسات الحكوميّة، وكذلك من صور وأشكال الفساد التعدي على المال العام، التهرب الضريبي، والجمركي ، والتحالف مع المسئولين الكبار، أو الذين يشغلون مواقع رسمية هامة، في مجال تسهيل أنشطتهم، فقضايا الفساد الكبرى تدور معظمها حول استغلال النفوذ الوظيفي أو الخاص ، لذا فإنّ المجرمين ذو ي الياقات البيضاء لا يصل إليهم القانون (عبد المنعم ،2003).

ويتطور الفساد في مختلف المجتمعات ليشكل مؤسسة تسمح بصياغة قوانينه وبناء آلياته الخاصة، والتي تسمح له بأن يكون مؤسسة لها تحالفاتها وقواعدها وتقاليدها وعاداتها(العيسوي،2011).

أسباب الفساد:

إن الفساد آفة وبائية تعاني منها المجتمعات البشريّة المعاصرة، و نتيجة للظروف التي تعيشها المجتمعات، وتعود أسباب انتشار ظاهرة الفساد في الدول النامية ومنها العربيّة إلى تمتع المسؤولين الحكوميّين بحرية واسعة ، وعدم الخضوع للمساءلة، ووجود الحصانة، فهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصيّة، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، والعقوبة غير الرادعة في غالبية الدول النامية ، وغياب الديمقراطية، والتوسع في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية، والخصخصة، وعجز الميزان التجاري، وانتشار الواسطة والمحسوبية، والاغتراب لدي المواطن العادي وبأن القانون لا يطبق سوى على الفقراء، وظهور قضايا فساد يكون المتورط ون فيها رؤساء الأجهزة الأمنية وكبار المسؤولين، مما يؤدى للشعور بغياب العدالة وضعفها وسقوط قطاعات واسعة من الشباب فريسة البطالة والمخدرات (القدور،2009).

ويشير (كولن ليز) الوارد في(عبد الله، 1974) إلى أن من أسباب الفساد في المجتمعات النامية ضعف فكرة المصلحة القومية والعامة، وتقديس المصالح الخاصة، وتدني مستوي معيشة الموظف بما يتيح له الحصول علي مزايا كثيرة عن طريق الرشوة، وتواضع العقاب، فالفساد مرتبط باللامساواة ، وعدم مقاومة انتهاك القوانين، وعدم تنفيذ القوانين.

ولذلك يمكن تصنيف أسباب الفساد على النحو التالي:

1. **أسباب سياسية:** تتمثل في ضعف مؤسسات المجتمع المدني، ضعف تطبيق الأنظمة، عدم الشفافية، وعدم إيضاح حقوق الأفراد وواجباتهم ما هو لك وما هو عليك(عبد الرحمن، 2001).
2. **أسباب اجتماعية** : تتمثل في السلوك، والعادات، والتقاليد، والموروثات الاجتماعيّة وكذلك ما يحدث في المجتمع من كوارث وأزمات تخلق آثار مدمرة في المجتمع من فقر وحاجه وأحياناً سلوك ينافي مبادئ المجتمع (الصالح، 2004).
3. **أسباب اقتصادية :** إن الأوضاع الاقتصاديّة التي يمر بها المجتمع نتيجة الحروب والصراعات والكساد والحصار الاقتصاديّ من بعض السياسات الدّوليّة، وارتفاع تكاليف

المعيشة جميعها تؤدي إلى ممارسة أنواع من الفساد الإداريّ والمالي (الصالح، 2004).

أسباب دينية : ضعف الوازع الديني، والانصياع لشهوات النفس الأمارة بالسوء، حيث إ نّ ضعف الوازع الديني لدى الإنسان، يجعله يسلك سلوكاً مفاده أن الغاية تبرر الوسيلة لأن الرادع القوي لأي عمل إنساني هو مخافة الله سبحانه وتعالى(الصالح، 2004).

ويستشري الفساد في الأجهزة الحكوميّة بسبب تقديم خدماتها للمجتمع، والتوجه العام للأفراد للحصول على وظائف في القطاع الحكوميّ، والسلطة التي يكتسبها الموظف سبب من أسباب انتشار الفساد في الجهاز الحكوميّ من خلال انفراد الجهاز الحكوميّ بتقديم أنشطة وخدمات لا تقدم في سواها من القطاعات، وكذلك غياب التنسيق بين الأجهز الحكوميّة، يؤدي إلى عدم فاعلية السياسات العامة للدولة في تنفيذ خططها وبرامجها مما يسهل على الفاسدين والمفسدين اختراق الأنظمة واللوائح المعمول بها، وتنامي الخبره المتخصصة للعاملين في الجاز الحكوميّ تجعل من الصعب على أجهزة الرقابة متابعة تصرفاتعهم وإثبات أي سلوك منحرف منهم، كما أن ضمان استمرارية الوظيفة الحكوميّة، دفعت بعض موظفي الجهاز الحكوميّ في ظل تدني مستوى الرواتب إلى ارتكاب المخالفات لأنهم يدركون بأنه من الصعب إنهاء خدماتهم أو المساس برواتبهم.

الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد:

ويمكن تصنيف الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد ، وتتمثل كالآتي:

1. **الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عالمياً:** وحددت الجهات التالية كجهات دولية وعالمية لمكافحة الفساد وهي على النحو الأتي: (محمد، 2011).
   - منظمة الأمم المتحدة: وأصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد عام(2004).
   - البنك الدولي: وضع مجموعة من الخطوات والاستراتجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السّلبيّة على عملية التنمية الاجتماعيّة.
   - صندوق النقد الدولي: حيث قام بتعليق المساعدات لأي دولة يكون فيها الفساد عائق للتنمية.
   - منظمة الشفافية العالمية: أُنشئت هذه المنظمة عام(1993)، وهي منظمة غير حكومية تعمل على مكافحة الفساد.

2. **الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد في الأردن:** ويعد الأردن من الدول الرائدة في مكافحة الفساد، فمن الناحية التشريعية، فإن قانون العقوبات رقم(16) لسنة(1960) وتعديلاته يغطي الجرائم المتعلقة بالفساد، كما أن قانون الجرائم الاقتصاديّة رقم(11) لسنة (1993) يعالج الجرائم التي تلحق الضرر بالمراكز الاقتصاديّة للأردن، ، أما قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة(2006)، فقد عالج بالإضافة إلى ما ورد في التشريعات، وكذلك قانون حق الحصول على المعلومات لسنة(2007)، وقانون ديوان المظالم لسنة(2008)، وقانون اشهار الذمة المالية لسنة(2006)، لذا فقد كان الأردن من أوائل الدول التي أنشأت أجهزة لمكافحة الفساد وتبذل جهود علمية وعملية للحد من آثاره السّلبيّة على الوطن والمواطن، وتسعى إلى محاسبة كل من يثبت تورطه في مختلف صور وأشكال الفساد، ومن هذه الأجهزه هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان الرقابة والتفتيش، وهيئة الأوراق المالية، وديوان المظالم، ومجلس النواب.

فيما يكشف مركز الشفافية الأردني عن الأسباب التي تمنع نجاح جهود مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الأردن وهي كالآتي (تقرير مركز الشفافية الأردني، 2012):

1. دستورياً: كان من الصعب مقاضاة المسؤولين في المناصب الرسمية العليا قبل التعديلات والتحديثات الدستورية.
2. قانونياً: القوانين المتعلقة بالعقوبات عادلة ورادعة ولكن لا يوجد قوانين واضحة في موضوع الفساد.
3. سياسياً: تمثيل المواطن في البرلمان غائبا.
4. تعاوناً: غياب الشراكة الفعلية بين المؤسسات الحكوميّة والغير حكومية.
5. مدنياً: مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بمكافحة الفساد عددها قليل وضعيفة في السنوات السابقة.
6. توعوياً: قلة وعي المواطن في ثقافة مكافحة الفساد.
7. إقتصادياً: مساهمة القطاع الخاص في التنمية والرخاء الاقتصاديّ ضئيلة.
8. ثقافياً: بعض العادات والحقوق المكتسبة والمحسوبية تشجع على ممارسة الفساد.

لذلك يرى البنك الدولي أن مكافحة الفساد تحتاج إلى مؤسسات قوية للقيام بهذا العمل، وتعزيز القوانين التي تكافح الفساد، وتطبيق سياسات اقتصادية سليمة تمنع وجود الفساد، وإدارة مالية متطوره، وممارسة الانفاق العام على أسس سليمه، وفرض جهات رقابية قوية مدعمه تشريعياً

وماديا وفنياً من قبل الدولة، والتعاون مع المنظمات الحكوميّة والمؤسسات والبرامج والآليات والوكالات الدّوليّة والمنظمات غير الحكوميّة، وإيجاد إداره ذات جودة عالية للقطاع الحكوميّ والخاص، وتدريب جيد للمهارات والأفراد على مكافحة الفساد، وإظهار تكاليفه الباهظة التي تتحملها الشعوب، مع تنمية الوعي لدى المواطنين بمختلف فئاتهم وانتمائتهم لمكافحة الفساد (تقرير البنك الدولي، 2004).

النظريات المفسرة للفساد:

هناك مجموعة من النظريات يمكن تطبيقها في تفسير الفساد ومنها نظرية النشاط الرتيب، ونظرية الترابط الفارقي، ونظرية التعلم الاجتماعيّ وهي على النحو الآتي:

نظرية النشاط الرتيب The Routine Activity Theoriy

ظهر هذا المدخل نهاية السبعينات وقد اشتهر في نهاية الثمانينات لعدة أسباب منها: عدم وجود نظرية مناسبة لتفسير الجريمة والانحراف الاجتماعيّ وتتمثل قدرة هذا المدخل في تفسير سلوك المجني عليه **(Victim)** وقدرتها على الربط بين البيئة والجريمة، وتكوّن هذا المدخل من ثلاثة أجزاء رئيسة وهي:

1. المجرم ذو الرغبة Alikely Offender.
2. الهدف المناسب Suitable Target.
3. غياب الرقابة القادرة Absence of Capable Guardian.

بالنسبة للمكون الأول وهو المجرم ذو الرغبة، ويعني ذلك أي شخص قد يرتكب أي جريمة ولأي سبب، والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو كيف نميز بين المجرمين؟، وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة الباحثين بعدم الحديث عن الدافعية، وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة الباحثين بعدم الحديث عن الدافعية، أما الجزء الثاني فهو الهدف المناسب والذي قد يكون شخصياً أو شيئاً ما، ونلاحظ هنا أيضاً لم يتحدثوا عن الضحية**(Victim)** فيتساوى لديهم الملكية مع الإنسان والزمان والمكان، وربما رغبة منهم لتجنب الحديث عن الجانب الأخلاقيّ وأخيراً غياب الرقابة القادرة وليس المقصود هنا رجال الأمن على الأغلب بل الجيران وربما وسائل الرقابة الإكترونية والأقفال الأمنة وهكذا نجد كوهن وفلسون**(Cohen & Felson)** سنة **(1979)**

قد رأوا بأنفسهم عن علم الجريمة التقليدي في مدخلهم الذي يناسب دراسات المجني عليه وكذلك النظام الجنائي والوقاية من الجريمة بشكل واضح (الوريكات، 2004).

ويرى كوهن وفلسون(**Cohen & Felson**) أنّ الأنشطة الرتيبة قد تغيرت منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة المسافة بين السكن والعمل الذي من شأنه أن يخلق فرص لارتكاب الجرائم، وهكذا نجدهم مهتمين بالتغير الاجتماعيّ وخاصة أن ذلك يقود إلى التفكك الاجتماعيّ ، ويمكن لنا أن نضرب مثالاً على عمل تلك المكونات الثلاثة وذلك كما يلي: الأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان وهذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة والمجني عليه، أي الهدف المناسب وغياب الرقابة، إذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاثة ازدادت احتمالية وقوع الجريمة إذا لم تتوافر الأجزاء الثلاثة معاً فتقل احتمالية حدوث الجريمة(الوريكات، 2004).

نظرية الترابط الفارقي

وقد درس أدوين هـ. سذرلاند (Sutherland) في جامعة شيكاغو التي سيطرت عليها النظرية التفاعلية، وقد تأثر بقضيتين هما:

1. المعلومات الإحصائيّة الرسمية.
2. تاريخ الحياة.

وقد استفاد من المنهج الثاني في كتابه السارق المحترف (The Professional Thief)، ويرى (سذر لاند) أنّه بإمكان أي شخص أنْ يتدرب ويتبع نمطاً سلوكياً معيناً، وإن فشل الشخص في اتباع نمط سلوكي معين يعود إلى عدم الاتساق وقلة الانسجام أو ضعفه بسبب المؤثرات الموجهة لسلوك الفرد، وإن الصراع الثقافي هو العنصر الرئيس في تفسير الجريمة(الوريكات 2004).

وقد ركز (Sutherland) (الوريكات، 2004) على الصراع الثقافي والتفكك الاجتماعيّ، وتالياً أهم المباديء العامة للنظرية:

1. الجريمه سلوك متعلم.
2. يتم تعلم الجريمة من خلال عمليات التفاعل والاتصال مع الآخرين.

3. الجزء الرئيس لتعلم الجريمة يحدث من خلال العلاقات الحميمة مع الآخرين .
4. عندما يتم تعلم الجريمة، فإنّ عمليات التعلم تشمل (أ) طرق ارتكاب الجريمة قد تكون معقده أو بسيطه (ب) الاتجاهات المحددة للدوافع، والنزعات، والتبريرات، والاتجاهات.
5. الاتجاهات المحددة للدوافع ووالنزاعات يتم تعلمه من خلال التعريفات للتشريعات القانونيّة في التفضيل أو عكسه، أي أن الفرد يمكن أن يُعرف نفسه من خلال جماعات ملتزمة بالقوانين والتشريعات أو العكس، أي ينتمي إلى جماعات لا تحترم القوانين.
6. يصبح الفرد منحرفاً إذ فضل التعريفات التي لا تحترم القوانين مقابل التعريفات التي تفضل احترام القوانين.
7. ترابط الاختلاف يتنوع تبعاً لعمليات التكرار والمدة والأولوية وكثافة الاتصال.
8. إن عملية تعلم الجريمة من خلال الارتباط بأنماط مجرمة وغير مجرمة تشمل جميع الطرق الموجودة في أي عملية تعلم أخرى.
9. بينما تعبر الجريمة عن قيم وحاجات عامة، إلا أنّ تلك القيم والحاجات العامة لاتفسرها وذلك لأن السلوك السوي والمنحرف ماهما إلا تعبير عن قيم وحاجات عامة.

وتفسر نظرية الترابط الفارقي قيام بعض الأفراد بارتكاب جريمة الفساد بكافة أشكاله وصوره عند وجودهم مع أشخاص آخرين تربطهم علاقات وديه التي تنشأ نتيجة تفاعل الأشخاص مع بعضهم البعض في العمل وخارج العمل، مما يخلق تعريفات محبذة لهؤلاء الأفراد لسلوك الفساد، ويجعل عملية انتهاك القانون (الفساد) عملية احتمالية حدوثها عالية، وتفاعل الأشخاص وعلاقتهم بالفاسدين لها يجعلهم يتعلمو ن كيفية ارتكاب أشكال الفساد حيث إنّ الفساد يتم عن طريق التعلم من خلال الترابط والاختلاط مع النماذج الفاسدة، فوجود مدير فاسد يعني وجود موظفين فاسدين في ظل وجود علاقة ترابط ما بين المدير والموظفين، وهذا يفسر وجود شبكات من الفساد بين مجموعات ترتبط بأعمال أو تربطها علاقات قرابة أو نسب، ومن المضامين السّياسيّة التي تتعلق بنظرية الترابط الفارقي وجود برامج القيادات العليا من أجل ترسيخ المثل والقيم وصنع نموذج القيادة الفعال لمكافحة الفساد.

نظرية التعلم الاجتماعيّ:

وهكذا فإن نظرية التعلم الاجتماعيّ لأكرز Akers (Social learining Theory) ترى في السلوك المنحرف والجريمة سلوكاً متعلماً إضافة إلى التعريفات المرتبطة بهما وقد يكون ذلك مباشرة من خلال الأشراط أو بشكل غير مباشر من خلال التقليد والمحاكاة، وأن السلوك

المنحرف يقوى من خلال التعزيز والضعف من خلال العقاب ويستمر السلوك بناءً على التعزيز فقط، ولكن من خلال نوعية التعزيز المتوفر لسلوك البديل، فإذا ما كانت تعريفات السلوك المنحرف معززة بشكل قوي والبديل لايحظى بالتعزيز القوي، فعلى الأغلب سوف ينخرط الشخص بارتكاب السلوك المنحرف ويمكن القول إن نظرة أكرز جمعت الكثير من من مباديء ترابط الاختلاف لسذر لاند(Sutherland) والتعريفات لتوماس (الوريكات، 2004).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربيّة

تشير دراسة(المجالي، 2012) حول اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداريّ، على عينه مكونه من (218) صحفياً، وجود درجة من إتفاق العينة حول أسباب الفساد الإداريّ إذ بلغ المتوسط (4.09)، ووجود درجة مرتفعة حول أشكال الفساد من وجهة نظر المبحوثين إذ بلغ المتوسط(4.51)، ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو مظاهر الفساد فقذ بلغ المتوسط(4.39)، وبينت الدراسة وجود درج ة مرتفعة من الموافقة نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد إذ بلغ المتوسط(3.74)، ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو الدور الرسمي والنيابيّ والمجتمعيّ في مكافحة الفساد إذ بلغ المتوسط(3.83).

وتبين دراسة(هيجان، 2011) حول (مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداريّ) من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى السعوديّ،على عين ة بلغ حجمها(110) أفراد ، الوساطة من أنماط الفساد الإداري بدرجة كبيرة ، وقد احتل الترتيب الأول وقد بلغت قيمة المتوسط (4.21) وبلغت الانحراف واستغلال السلطة احتل الترتيب الثاني وقد بلغت قيمة المتوسط (4.03) ، وأوصت الدراسة بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الإداري.

كما تبين دراسة (الشمري، 2010) حول "مدركات العاملين في القطاع العام والخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الإداريّ" فقد أظهرت النتائج أن أهم أسباب انتشار الفساد: عدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفضل جهود الحكومة في محاربة الفساد تمثلت

بالمحاسبة، والتّحقيق في الفساد، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد. ويرى المشاركون أن الفساد أكثر انتشاراً في البلديات والأمانات، والمقاولات، وبين كبار الموظفين، أما أكثر أشكال الفساد انتشاراً في المؤسسات الحكوميّة والخاصة ، فهي اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة، وفيما يتعلق بمدى مدى ثقة العاملين فقد تبين أن المؤسسات الدينية، والأجهزة الأمنية كانت الأكثر ثقة من الناس، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أجماع لدى المشاركين في مدركاتهم نحو الفساد يعزى للقطاع، والمرتبة الإداريّة، والنوع الاجتماعيّ، والحالة الاجتماعيّة، والمستوى التّعليميّ، ومكان العمل.

وأظهرت دراسة (البداينة، 2010)، حول التنمية البشريّة والسلام والفساد والإرهاب في العالم العربيّ، لمعرفة العلاقة ما بين التنمية البشريّة والسلام والفساد وحوادث الإرهاب في العالم العربيّ خلال الفترة ما بين (1970– 2007)، حيث استندت الدراسة إلى بيانات دولية معتمدة شكلت (22) دولة عربية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين العدد الإجماليّ لحوادث الإرهاب والوفيات الناجمة عنها، وقيمة التنمية البشريّة، وفهرس الفقر الإنساني، ومتوسط عدم المساواة بين الجنسين، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائيّة بين فهرس السلام والعدد الإجماليّ لحوادث الإرهاب والوفيات الناجمة عنها، وأشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائيّة بين جميع مقاييس الفساد، والحرية، وضبط الفساد، ومؤشر مدركات الفساد، مع العدد الإجماليّ لحوادث الإرهاب، إضافة إلى أن هذه الدراسة قد بينت وجود علاقة إيجابيّة ذات دلالة إحصائيّة بين الحوادث الإرهابية والبطالة لدى الشباب العربيّ، وأن حوادث الإرهاب والوفيات الناجمة عنها تختلف وفقاً لمؤشر التنمية البشريّة.

وتشير دراسة (خشمان، 2009) حول مشكلة الفساد الإداريّ في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، إلى وجود عدة أسباب لشيوع الفساد الإداريّ منها العوامل الاقتصاديّة ، وضعف الإدارة وشيوع البيروقراطية وغلبة الاستعمار، وتوجد أشكال وأنماط للفساد شائعه في المؤسسات الحكوميّة كا الرشوة ولاختلاس والتزوير والاعتداء على المال العام، واستغلال المنصب والشلالية والمحسوبية وغيرها، ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً فاعلاً في مكافحة الفساد.

و كما تشير دراسة (سالم، 2006) عن دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد وطبيعة الغش في النظم الإلكترونيّة وطرق ارتكابه، إلى اختلاف طبيعة الغش في النظم

الإلكترونيّة عن مثيلتها في النظم اليدوية، وإن كان المفهوم والهدف يظل ثابتاً في كلا النظمين، بسبب ارتباطها بتكنولوجيا الحاسبات ونظم المعلومات المحاسبية التي سهلت ارتكاب عمليات الغش ومكنت مرتكبيها من استغلال الإمكانيات لمتاحة في نظم الحاسبات الإلكترونيّة لتحقيق أحد الأمرين أو كلاهما وهما: إخفاء عجز أو اختلاس أو سوء استعمال أصل من الأصول، أو التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة الأعمال والمركز المالي، من خلال تغذية الحاسب ببيانات غير حقيقية، وتعطيل ضوابط الرقابة في البرنامج، إجراء تعديلات غير مشروعة بمنطق البرنامج من مثل سرقة برامج، وسرقة معلومات، استخدام الحاسب في غير أعمال المنشأة، كما بينت الدراسة أن من أساليب الغش والتلاعب في القوائم المالية يكون من خلال برامج التطبيقات الخاصة بتسجيل نشاط المنشأة، أو الخاصة بإعداد الحسابات الختامية، وقائمة المركز المالي، حيث يتم تصميمها وصياغة ومنطقها بطريقة تحقق للمتلاعب ما يرمي إليه.

ودراسة (آل الشيخ، 2007) والتي تناولت الفساد الإداريّ أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته، وهدفت الدراسة إلى معرفة أسباب أنماط الفساد وسبل مكافحته والمعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد الإداريّ في المملكة العربيّة السعودية، فقد توصلت إلى أن أكثر أنماط الفساد الإداريّ شيوعاً من وجهة نظر المعنين بالمكافحة هي : تسهيل عمليات الأموال، والمخالفات البريدية والتواطىء مع أصحاب الجرائم المتهمين، بإفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة ، وإنّ العوامل الاقتصاديّة هي أكثر العوامل المسببة للفساد الإداريّ، يليها الاجتماعيّة والإداريّة، والسّياسيّة، والتنظيمية على التوالي، وأكثر الأسباب تؤدي إلى الفساد عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة، وضعف الوازع الديني، والقصور الإعلامي، وضعف أجهزة الرقابة الداخلية.

ودراسة (عارف، 2005) بعنوان رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارسته، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هي: إن اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد ضبابي ة يعتريها التشويش، وعدم الاستقرار، وغير واضحة، وترتبط اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد بالنظر إليه فقط من زاوية عدم الإضرار بالمال العام دون النظر إلى الإضرار بمصالح الآخرين كما تتعلق اتجاهات الإدارة العليا نحو أشكال الفساد بالنظرة القانونيّة التشريعية، بصرف النظر

عن التأثير السلوكي وورود الأفعال تجاهها وتتحدد اتجاهات الإدارة العليا إزاء ممارسة الفساد بالمعايير المحاسبية التنظيمية وليس بالمعايير الأخلاقيّة السلوكية.

وتشير دراسة(الحراحشة، 2003) حول الفساد الإداريّ دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزت مكافحة الفساد الإداريّ في القطاع الحكوميّ الأردني، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اعترافـاً على المستوى الرسمي بوجود مشكلة الفساد الإداريّ، وكشفت الدراسة عن أهم أسباب الفساد الإداريّ عدم فرض العقوبة المناسبة، والتساهل في معاقبة المنحرفين.

وتوصلت دراسة (الخثران، 2003) بعنوان واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد، على عينة بلغ حجمها(206) مفرده، أن أسباب تزايد حجم الفساد في المملكة العربيّة السعودية تعزى إلى ضعف الوازع الديني، وقلة الدخل للموظف وكثرة متطلبات الحياه، والثورة المعلوماتية، وحب الحيا ة المترفـة، وإنّ نسبة الإجراءات المتخذه لمكافحة الفساد بلغت (58.17%) وهو ما يعني أنّ المكافحة متوسطة نسبياً.

كما تبين دراسة(الصرايرة، 2001) حول العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداريّ من وجهة نظر الموظفين، أن تدني المستوى المعيشي للموظفين يلعب دوراً بارزاً ورئيساً في انتشار مظاهر الفساد الإداريّ في الجهاز الحكوميّ.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

وتشير دراسة (Paulm & Kartik, 2013) إلى أنّ الفساد هو العائق لممارسة الأعمال التجارية في روسيا، وفق مسح المنتدى الاقتصاديّ العالمي، وقد أضعف الفساد القدرة التنافسية بين الشركات، وانعدام للثقة مابين الموظفين والعملاء.

وتبين دراسة (Lumiwita& Ionescu, 2011) أن للفساد آثار اً سلبية على البلدان النامية، من الناحية السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة مكافحة الفساد ومحاربته .

كما جاءت دراسة ستيفن ستراب (Stephane Straub, 2007) بعنوان الانتهازية ، الفساد ودخول الشركات المتعددة الجنسيات لتطوير النهج النظري إلى حدود الشركة متعددة

الجنسيات في سياق القيود المؤسسية في البلدان المضيفة، مع التركيز بصفة خاصة على الفساد، هذا النموذج يشتمل على نوعين من الفساد: الفساد الإداريّ الصغير والفساد على أعلى المستويات السّياسيّة يتوقع النموذج أنّه في حال عدم وجود الفساد، فإنّ الشركات متعددة الجنسيات سوف يفضلو ن الاستثمار الأجنبي المباشر (التوسع الداخلي مع حقوق سيطرة قوية) إلى الدين (توسيع طول الذراع مع حقوق تفقد السيطرة)، وأضعف المضيف قدرة البلاد على الالتزام لكن كلا النوعين من الفساد تحول المفاضلة هامشياً نحو الدين، لوحة الأدلة التجريبية عبر البلاد تدعم هذه الاستنتاجات الفساد له تأثير هامشي من الدرجة الثانية والمسائل غالباً في التفاعل مع المخاطر السّياسيّة.

أما ميجول وفيسمان (Miguel & Fisman, 2006) فقد طورا تجربة طبيعية لإنشاء مقياس التفضيل المستخرج للفساد الرسمي ونبعت هذه التجربة من وجود آلاف الدبلوماسيين في مدينة نيويورك: (مسئولون حكوميون من 146 دولة في العالم) في بيئة تمتع فيها الدبلوماسي ون بحصانة دبلوماسية ولا يعاقب على الوقوف الخاطئ لسيارته، ويزعم الباحاثان بأن مقياسهما للفساد مرتبط مع المقياس الحالي للفساد في البلد الأم، ويرى الباحثان بأن الأعراف الاجتماعيّة والثقافية المرتبطة بالفساد يتم تعزيزها بوجود الحصانة الدبلوماسية.

وفي الدراسة التي تم إعدادها من قبل بنجامين اولكين (Benjamin A. Olken,2005) عن أندونيسيا وجاءت عنوانها الفساد وتكاليف إعادة التوزيع قد تناولت درجة الفساد في البلدان النامية التي قد تنال من قدرة الحكومات على إعادة توزيع الثروة بين المواطنين، على وجه التحديد، من خلال فحص برنامج مكافحة الفقر في أندونيسيا الذي يتولى توزيع الأرز المدعوم على الأسر الفقيرة. وفي تقدير مدى الفساد في البرنامج من خلال مقارنة البيانات الإداريّة على كمية من الأرز وزعت مع بيانات المسح على المبلغ الذي تسلمه فعلاً من قبل الأسر. التقديرات تشير إلى أن المركزي، في متوسط، ما لا يقل عن(18%) من الأرز قد تلاشت تماماً، و أنّ الفئات غير المتجانسة عرقياً، والمناطق المأهولة بالسكان هم أكثر عرضة ليكون في عداد فاقدي الأرز، وباستخدام افتراضات متحفظة لهامشي تكلفة الأموال العامة، يقدر أن الخسائر الاجتماعيّة من هذا الفساد قد تكون كبيرة ما يكفي للتعويض عن مكاسب الرفاه المحتملة الناتجة عن نية لإعادة التوزيع من البرنامج. هذه النتائج تشير إلى أن الفساد قد يفرض قيوداً كبيرة على البلدان النامية،

كما يتطلب جهوداً لإعادة التوزيع، وربما يساعد في تفسير انخفاض مستوى برامج النقل في البلدان النامية.

وأجرى ميكرجر (Makhjee, 2004) دراسة تحلل ثلاثة أسئلة تطرح أسباب نتائج التباين في مستويات الفساد في دول العالم، وهذه الأسئلة هي: لماذا تكون مستويات الفساد في الدول ذات الحكم المركزي أعلى؟ و لماذا يزيد الفساد البيروقراطي (الإداريّ) في المدى القصير عند تنفيذ الإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد؟ ولماذا تراجع الفساد في بعض الدول النامية ولم يتراجع في الدول النامية الأخرى؟ الفرضيات القابلة للاختبار تم اشتقاقها من نماذج رسمية تم تصميمها للإجابة على الأسئلة الثلاثية السابقة، وتم استخدام دراسات الحالات واختبارات إحصائيّة على مجتمعات كبيرة من أجل اختبار هذه الفرضيات. وقد درس الباحث الفساد في ثلاث دول هي ماليزيا وتايلاندا وأندونيسيا وتوصل إلى أن هناك عوامل تؤثر في مستويات الفساد مثل عدد السكان والثروة الطبيعية ومستوى الفقر والتقدم التكنولوجي ومركزية أو لامركزية الإدارة وانتشار التعليم.

كما تبين دراسة(Daniel,2000) حول الأسباب التي تدفع الفرد إلى الفساد وتلك التي تحول دون غيره والفساد، تم في هذه الدراسة فحص عينات المدانين في جرائم الفساد وعينات من غير الفاسدين، وكشفت الدراسة عن عدد من العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية التي تلعب دوراً في انحراف السلوكي بصفة عامة والميل نحو الفساد على وجه الخصوص، وكان من أبرز تلك العوامل العامل الديني، إذ أكدت الدراسة أنّ الأشخاص ذوي التوجهات الدينية والمتمسكين بتعاليم الدين ويؤدون شعائرهم، لديهم القدرة على مقاومة مغريات الفساد والإسهام في كشف المفسدين والإبلاغ عن جرائم الرشوة رغم الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأخرى التي تدفعهم نحو الانحراف، وعلى العكس وضح أن نسبة العينات التي فحصت، كان لها ميل نحو الفساد وتقبل الرشاوى والتحريض عليها كانت من غير ذوي التوجهات الدينية، وغير المتمسكين بتعاليم، ومناهج الأديان السماوية.

أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي مدركات الفساد العامة (الرشوة، استخدام العلاقات الشخصيّة، الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة) من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة؟
2. ما مدى انتشار (أشكال الفساد) في المؤسسات الحكوميّة؟
3. ما أسباب انتشار الفساد من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة ؟
4. ماهي أولويات الإصلاح في الأردن من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة ؟
5. ما مدى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة ؟
6. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدركات الفساد العامة،، تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعيّ والمستوى التّعليميّ والدخل والدرجة الوظيفية لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة؟

المنهجية والتصميم

منهجية الدراسة: هذه الدراسة اعتمدت على المسح الاجتماعيّ، وتم جمع البيانات بواسطة الاستبانة التي تم اعتمادها أداة للدراسة وتحليلها إحصائيّاً للإجابة على أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة في أقليم الجنوب موزعين على أربع محافظات هي (معان، العقبة، الطفيلة، الكرك) .

عينة الدراسة:

وقد تم سحب عينة عشوائية من جميع المؤسسات الحكوميّة في أقليم الجنوب، بواقع عينة إجمالية بلغت (278) فرداً من العاملين في المؤسسات الحكوميّة ضمن فئة إداري أو رئيس قسم أوفرع أومدير.

خصائص عينة الدراسة:

يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) المتعلقة بخصائص عينة الدراسة أن حوالي (75.5%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور مقابل حوالي(24.5%) من الإناث، كان المستوى التّعليميّ دون الثّانويّة العامة(15.2%)، و(25.8%) الدبلوم المتوسط، و(31.5%)البكالوريوس، و(27.3)الدراسات العليا، وكانت نسبة الذين تقل أعمارهم عن (30 سنة (27.3%)، والذين تقع أعمارهم بين (31–40) سنة (32.3%) نسبتهم، وبين و(41–50) سنة نسبتهم (32.3%)، وكانت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن (50) سنة (23.7%)، وقد قسمت عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفة إلى (47.1%) إداريون، و(34.9%) كانوا رؤساء أقسام، (17.9%) مدراء دوائر، ويلاحظ أن عينة الدراسة كانت في الغالب من فئة الشباب الإداريّ ين، وكانت نسبة الذين يقل دخلهم عن (400) دينار فأقل(27.3%)، والذين يقع دخلهم بين(–800 401) (45.6) نسبتهم، وبين(801–1000) (15.4) نسبتهم، والذين يزيد دخلهم عن (1000) دينار فأكثر نسبتهم (11.5).

الجدول رقم (2)

خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعيّ	ذكور	210	%75.5
	إناث	68	%24.5
الفئة العمرية	دون 30	50	%27.3
	40-31	76	%32.3
	50-41	86	%30.9
	50فأكثر	66	%23.7
المؤهل العلمي	دون الثّانويّة	42	%15.2
	دبلوم	72	%.25.8
	البكالوريوس	88	%31.5
	دراسات عليا	76	%27.3
الوظيفة	إداري	131	%47.1
	رئيس قسم أوفرع	97	%34.9
	مدير	50	%17.9
الدخل	400 دينار فأقل	76	%27.3
	800-401	127	%45.6
	1000-801	43	%15.4
	1000 دينار فأكثر	32	%11.5

أداة الدراسة:

تم استخدام الأداة التي طورها (البداينة، 2010)، واعتمدت أداة الدراسة في بنائها على الدراسات السابقة والمقاييس الدّوليّة في قياس الفساد، وتكون المقياس من جزء خاص في البيانات

الديموغرافية للمستجيب، وسبعة أجزاء خاصة بمحاور الدراسة، وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبانة على مقياس من (0) إلى (10)، حيث (0) الأقل مساهمة و(10) الأكثر مساهمة، على الشكل التالي:

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

ويطلب من المستجيب وضع الرقم الذي يعبر عن رأيه لكل بند من بنود الاستبانة، وبشكل مفصل تكونت أداة الدراسة من الأجزاء التالية:

1. **بيانات ديموغرافية (شخصيّة):** وهي بيانات عن المبحوثين متعلقة بنوع القطاع الذي يعملون فيه، والنوع الاجتماعيّ، والعمر، والتعليم، والخبرة، والعمل، والمعرفه بالفساد، وهي بيانات تفيد التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، وتساعد في تفسير نتائج الدراسة.،
2. **مقاييس الفساد:** وهي مجموعة مقاييس فرعية للفساد وأشكاله وأسبابه وهي على النحو التالي:

مقياس أسباب الفساد. وهو سؤال عام عن مدى مساهمة (16) عنصراً في انتشار الفساد مثل ضعف التشريعات وضعف القضاء وضعف أجهزة العدالة الجنائية ... إلخ ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بمدى مساهمة هذه العناصر في انتشار الفساد.

مقياس تقييم الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد. وتكون هذا المقياس من (12) فقرة قاست مدى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد وخاصة جهود مجلس النواب وجهود الحكومة وجهود ديوان المظالم وجهود هئية مكافحة الفساد، ... إلخ ويطلب من المستجيب تقييم الجهود الحكومة في محاربة الفساد.

مقياس مدركات الفساد العامة: ويتكون هذا المقياس من (39) فقرة موزعة ضمن (13) فقرة لكل نوع من أنواع الفساد (الرشوة، استخدام العلاقات الشخصيّة، والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة)، والسؤال الرئيس في هذا المقياس هو مدى قيام (13) جهة منها: صغار الموظفين وكبارهم والصحافة والقضاء والعطاءات الحكوميّة ... إلخ بتعاطي الرشوة أو استخدام العلاقات الشخصيّة أو الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة.

مقياس انتشار الفساد الحكوميّ. ويتكون هذا المقياس من (10) فقرات والسؤال الرئيس فيه هو مدى انتشار الفساد ضمن (10) أشكال في المؤسسات الحكوميّة مثل: اتخاذ القرارات لمنفعة شخصيّة، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية ..... إلخ. ويحدد فيه المستجيب مدى انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكوميّة.

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الأداه بدلالة الصدق الظاهري من خلال عرضها على (**8**) محكمين، من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس، والمختصين الأكاديمين، في قسم علم الاجتماع، بجامعة مؤت ة، والجامعة الأردنية، وجامعة الحسين بن طلال، لغرض تحكيمها، والتحقق من مدى صدق محتواها، حيث تم الأخذ بآراء المحكمين، وتعديلاتهم مع اعتبار الآتي:

1. الدقة والوضوح في صياغة بعض الفقرات .
2. تجنب استخدام العبارات الغامضة أو الفقرات غير الواضحة.
3. مراعاة اشتمال الفقرة على فكرة واحدة متحددة يستطيع الفرد الإجابة عنها بدقة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفقرات الدراسة ككل، ويوضح الجدول رقم (3) معاملات الثبات للمقاييس الفرعية واللمقياس الكلي كالآتي:

الجدول رقم (3)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير وبجميع الأبعاد

المقياس	عدد البنود	قيمة ألفا
أسباب انتشار الفساد	16	.878
انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكومكية	10	.881
مدركات الفساد (رشوة، علاقات، المال العام)	39	.882
فعالية جهود الحكوميّة في مكافحة الفساد	10	.882
الرضا عن اللمؤسسات الحومية والخاصة	10	.803
الكلي للاستماره	جميع الفقرات	.85.5

ويتبين من نتائج الجدول رقم(4) أن **معامل الثبات** لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة بلغت **(85.5%)**، وهي نسبة ثبات مقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

مصطلحات الدراسة: لغايات هذه الدراسة تم تحديد التعريفات الإجرائية التالية:

الفساد: بأنه "التلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب والقحط" (ابن منظور، 1414هـ)، وكذلك حددته منظمة الشفافية الدّوليّة (2006) هوكل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعتة.

مدركات الفساد: هي الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على المقياس المعد لهذا الغرض في المجالات الآتية: مقياس أسباب الفساد ، ومقياس تقييم الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد، ومقياس مدركات الفساد العامة، ومقياس انتشار الفساد الحكوميّ.

العاملون في المؤسسات الحكوميّة: كل من يشغل وظيفة مدنية من وظائف الجهات الحكوميّة أياً كانت طبيعة عمله أو مسمى وظيفته.

المعالجة الإحصائيّة:

لغرض الأجابة على أسئلة الدراسة، فقد استخدمت الرزمة الإحصائيّة (Spss,16) في التحليل من خلال استخدام الأساليب الإحصائيّة التالية:

1. الإحصاء الوصفي، لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماد على النسب المئوية والتكرارات من أجل الأجابة عن أسئلة الدراسة.
2. اختبار التحليل الأحادي(ANOVA) لقياس الفروق بين المتوسطات الحسابية عند دراسة أثر المتغيرات متعددة المستويات.

عرض النتائج:

السؤال الأول: ما مدركات الفساد العامة لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة ؟

ويشمل هذا السؤال ثلاثة مجالات: مجال الرشوة، مجال استخدام العلاقات الشخصيّة، مجال الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة، وقد تم تحديد نتائج كل مجال كما يلي:

1. مجال الرشوة:

يظهر الجدول رقم (4) مدركات الفساد، وقد تبين أنّ كبار الموظفين والقيادات السّياسيّة، والرخص التجارية، والوزارات، قد احتلت أعلى المتوسطات في مدركات الفساد، أما أقل المتوسطات في مدركات الفساد فكانت القضاء ثم صغار الموظفين تلاها الشرطة ثم المخابرات العامة، والصحافة.

الجدول رقم (4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مدركات الفساد – الرشوة

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	5.0504	2.92832	12
كبار الموظفين	7.4784	2.67720	1
الرخص التجارية	6.2194	2.57425	3
القيادات السّياسيّة	6.2554	2.75266	2
الصحافة	5.3993	2.81735	9
القطاع الخاص	5.5504	2.95990	7
القضاء	4.7698	2.98569	13
المقاولات	5.4424	2.99854	8
الشرطة	5.0899	3.20128	11
الوزارات	6.1583	2.93555	4
العطاءات الحكوميّة	6.0252	3.15360	6
المخابرات العامة	5.1763	3.21344	10
مجلس النواب	6.1403	3.11021	5
الإجماليّ	**74.7555**	**35.1998**	

2. مجال استخدام العلاقات الشخصيّة:

يظهر الجدول رقم (5) توزيع مدركات الفساد (استخدام العلاقات الشخصيّة) وقد تبين أن فساد كبار الموظفين قد احتل أعلى المتوسطات في مدركات الفساد تلا ذلك الرخص التجارية ثم

فساد الوزارات ثم القيادات السّياسيّة وجاء بعدها الشرطة. أما أقل المتوسطات فكانت فساد القضاء تلاها المقاولات ثم المخابرات العامة يليه القطاع الخاص.

الجدول رقم (5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مدركات الفساد (استخدام العلاقات الشخصيّة)

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	6.1115	2.94813	7
كبار الموظفين	7.2086	2.70439	1
الرخص التجارية	6.4676	2.70393	2
القيادات السّياسيّة	6.3165	2.77440	4
الصحافة	5.8849	2.76799	9
القطاع الخاص	5.8741	2.95733	10
القضاء	5.5576	2.87688	13
المقاولات	5.5612	2.90677	12
الشرطة	6.1906	2.83792	5
الوزارات	6.5360	2.89350	3
العطاءات الحكوميّة	6.1079	3.04761	8
المخابرات العامة	5.6978	3.27479	11
مجلس النواب	6.1835	3.17119	6
الإجماليّ	79.6978	37.86483	

3. مجال الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة:

يظهر الجدول رقم (6) توزيع مدركات الفساد(الاعتداء على المال العام)، وقد تبين أنّ فساد كبار الموظفين تلا ذلك فساد صغار الموظفين، ثم فساد الرخص التجارية ثم فساد مجلس النواب قد احتلت أعلى المتوسطات ، أما أقل المتوسطات ، فكانت للقضاء تلاها فساد الشرطة ، ومن ثم المقاولات يليها القطاع الخاص **الجدول رقم (6)**

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مدركات الفساد (الاعتداء على المال العام)

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	5.7770	3.17605	2
كبار الموظفين	6.2734	2.99170	1
الرخص التجارية	5.6187	3.76262	3
القيادات السّياسيّة	5.4173	2.96648	5
الصحافة	5.1223	3.01730	8
القطاع الخاص	4.7842	2.97829	10
القضاء	4.4640	2.94666	13
المقاولات	4.5612	3.07339	11
الشرطة	4.5288	3.05147	12
الوزارات	5.3489	3.22958	6
العطاءات الحكوميّة	5.3273	3.24967	7
المخابرات العامة	5.0108	3.39939	9
مجلس النواب	5.5108	3.30489	4

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	5.7770	3.17605	2
كبار الموظفين	6.2734	2.99170	1
الرخص التجارية	5.6187	3.76262	3
القيادات السّياسيّة	5.4173	2.96648	5
الصحافة	5.1223	3.01730	8
القطاع الخاص	4.7842	2.97829	10
القضاء	4.4640	2.94666	13
المقاولات	4.5612	3.07339	11
الشرطة	4.5288	3.05147	12
الوزارات	5.3489	3.22958	6
العطاءات الحكوميّة	5.3273	3.24967	7
المخابرات العامة	5.0108	3.39939	9
مجلس النواب	5.5108	3.30489	4
الإجماليّ	**67.7447**	**41.14749**	

السؤال الثاني: ما مدى انتشار (أشكال الفساد) في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة؟

يظهر الجدول رقم (7) مدى انتشار(أشكال الفساد) في المؤسسات الحكوميّة، وقد تبين أن هناك إدراكاً بأنّ جميع أشكال الفساد منتشرة في المؤسسات الحكوميّة، اما أعلى المتوسطات فكان اتخاذ القرارات لمنفعة خصيّة تلاها اتخاذ القرارات للواسطة المحسوبية ثم تعاطي الرشوة وجاء بعدها التربح من الوظيفة، أما أقل المتوسطات فكانت التحايل على القوانين تلاها المحاباة

والجهوية ثم تسخير الموظفين لأعمال شخصيّة وجاء بعدها تسخير الموظفين لأعمال شخصيّة ثم إساءة المعاملة باسم الوظيفة.

الجدول رقم (7)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود انتشار الفساد في المؤسسات الحكوميّة

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
اتخاذ القرارات لمنفعة شخصيّة.	7.3345	2.68024	1
اتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية.	7.2950	2.80652	2
المحاباة والجهوية.	6.6115	2.67090	9
التزوير في المستندات.	6.7086	2.65827	6
التربح من الوظيفة.	6.9137	2.65863	4
تعاطي الرشوة.	7.1367	2.60297	3
استخدام الوظيفة للتعد على المال العام.	6.7446	2.82898	5
تسخير الموظفين لأعمال شخصيّة	6.6655	2.65861	8
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	6.6871	2.82701	7
التحايل على القوانين	6.3345	2.99210	10
الإجماليّ	**68.4317**	**27.38423**	

السؤال الثالث: ما هي أسباب انتشار الفساد من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة؟

يظهر الجدول رقم(8) توزيع أسباب انتشار الفساد، وقد تبين أن تدخل أصحاب النفوذ قد احتل أعلى المتوسطات تلاه المحسوبية ثم غياب الرقابة أوضعفها، أمّا أقل المتوسطات فكانت ضعف أجهزة العدالة الجنائية، وضعف التشريعات، وضعف القضاء

الجدول رقم (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود أسباب انتشار الفساد

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
ضعف التشريعات.	5.4209	2.62022	15
ضعف القضاء.	5.5755	2.91387	14
ضعف أجهزة العدالة الجنائية.	5.3885	3.07432	16
ضعف أجهزة مكافحة الفساد.	6.2050	3.33416	13
شيوع ثقافة الفساد.	6.9029	2.82356	8
الفقر.	7.1007	2.90722	6
المحسوبية.	7.5827	2.50169	2
غياب الرقابة أو ضعفها.	7.3237	2.61132	3
غياب العدالة.	6.7950	2.83691	10
غياب الشفافية.	6.6223	2.61165	11
تدخل أصحاب النفوذ.	7.7014	2.50503	1
عدم جدية مكافحة الفساد.	7.3058	2.66615	4
غياب المساءلة.	6.8597	2.56576	9

الشعور بعدم الانصاف	6.9101	2.60848	7
الجشع ورغبة الثراء السريع	7.2770	2.72419	5
تقصير ديوان المحاسبة	6.4101	2.86725	12
الإجماليّ	**107.3813**	**44.17178**	

السؤال الرابع: ماهي أولويات الإصلاح في الأردن من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة؟

يظهر الجدول رقم(9) أولويات الإصلاح في الأردن في القطاع الاقتصاديّ حيث احتل أعلى الأولويات ثم الاجتماعيّ تلاه السياسي ثم الأمني.

الجدول رقم (9)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لأولويات الإصلاح في الأردن

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
الأمني	5.8667	2.8157	4
الاجتماعيّ	7.6615	2.45369	2
السياسي	6.4536	2.08165	3
الاقتصاديّ	7.719	2.45876	1
الإجماليّ	**27.7008**	**9.8098**	

السؤال الخامس: ما مدى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد؟

يظهر الجدول رقم (10) مدى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد، وقد تبين أن تقديم الفاسدين للمحاكم، وجهود هيئة مكافحة الفساد، وإنجازات الحكومة في مكافحة الفساد فقد احتلت أعلى المتوسطات، بينما جهود مجلس النواب، وشفافية الحكومة في المعالجة، وحماية الفاسدين بالتشريعات فقد احتلت أقل المتوسطات.

الجدول رقم (10)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
جدية جهود الحكومة	5.0827	2.75543	6
إنجازات الحكومة في المكافحة	5.3921	2.87040	3
جهود مجلس النواب	4.4748	2.90606	12
العدالة في تعامل القضايا	5.3094	2.92838	4
تقديم الفاسدين للمحاكم	5.6835	3.07438	1
جهود هيئة مكافحة الفساد	5.5540	2.89945	2
جهود ديوان المظالم	5.0324	2.59039	8
إنجازات الحكومة في الوقاية	5.3058	2.59756	5
شفافية الحكومة في المعالجة	4.7482	2.59573	11
سرعة الإجراءات في المكافحة	5.0396	2.83261	7

حماية الفاسدين بالتشريعات	5.0180	2.73295	10
جهود ديوان المحاسبة	5.0216	2.56319	9

السؤال السادس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدركات الفساد العامة (الرشوة، والعلاقات الشخصيّة، ولأعتداء على المال العام والممتلكات العامة)، تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعيّ، العمر، المستوى التّعليميّ الدرجة الوظيفية لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة

يظهر الجدول رقم(11) تحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد (لرشوة، والعلاقات الشخصيّة والاعتداء على المال العام) لدى العاملين في المؤسسات الحكوميّة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعيّ، العمر، والدخل والمستوى التّعليميّ الدرجة الوظيفية، وقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في كل مقاييس الفساد.

الجدول رقم (11)

تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في مقاييس مدركات الفساد (الرشوة، والعلاقات الشخصيّة والاعتداء على المال العام)

المتغير	المصدر	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig
النوع الاجتماعيّ	بين المجموعات	1960.619	2	980.309	1.414	.245
	داخل المجموعات	190678.964	275	693.378		
	الإجماليّ	192639.583	277			
العمر	بين المجموعات	811.309	2	405.655	.991	.372
	داخل المجموعات	112552.950	275	409.283		

	الإجماليّ	113364.259	277			
الدخل	بين المجموعات	748.419	2	374.210	.948	.389
	داخل المجموعات	108546.175	275	394.713		
	الإجماليّ	109294.594	277			
المستوى التّعليميّ	بين المجموعات	1585.218	2	792.609	1.496	.226
	داخل المجموعات	145709.649	275	529.853		
	الإجماليّ	147294.867	277			
الدرجة الوظيفية	بين المجموعات	113.942	2	56.971	.135	.873
	داخل المجموعات	115706.331	275	420.750		
	الإجماليّ	115820.273	277			

المناقشة: وكشفت نتائج الدراسة أن كبار الموظفين، والقيادات السّياسيّة، والرخص التجارية، والوزارات هي الجهات التي احتلت أعلى المرتب من حيث مدركات الفساد تحديداً في مجال الرشوة، ويمكن تفسير ذلك بكثرة المشاريع والهدر المالي وارتباطها بالمصالح الخاصة بينما جاءت الجهات التالية في مراتب متأخرة: القضاء وصغار الموظفين والشرطة والمخابرات العامة والصحافة، وقد يعود ذلك إلى بعد تلك الجهات عن الرقابة الحكوميّة المباشرة، هذا رغم الجهود التي يبذلها الأردن وعبر العديد من أجهزته لفرض رقابة صارمة على العطاءات والوزارات، وعلى العكس من ذلك فقد جاء القضاء في مراتب متأخرة، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس في التحكيم وفض المنازعات والخصومات وإعادة الحقوق لأصحابها.

وفيما يتعلق بمدركات الفساد في مجال استخدام العلاقات الشخصيّة، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ فساد كبار الموظفين كان الأكثر استخداماً للعلاقات الشخصيّة كما تلا ذلك الرخص التجارية ثم فساد الوزارات والقيادات السّياسيّة والشرطة والذي يمكن أن يشير إلى وجود علاقات قوية ما بين هذه الجهات، كما يمكن تفسير ذلك بغياب الشفافية وعدم وجود معايير

واضحة للحكم، بينما جاء القضاء والمقاولات والقطاع الخاص والصحافة والمخابرات العامة الأقل من حيث استخدام العلاقات الشخصيّة.

وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن كبار الموظفين وصغار الموظفين والرخص التجارية ومجلس النواب قد جا ءوا في مراتب متقدمة من حيث مدركات الفساد في مجال الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة بينما جاء القضاء والشرطة و المقاولات والقطاع الخاص في مراتب متأخرة، وقد يعود ذلك إلى أن المال العام مطموع فيه من قبل الفئات العليا كونهم على اطلاع تام بمصادر المال خاصة المساعدات والمشاريع الرأسمالية في ظل وجود ضعف في أجهزة الرقابة والملاحقة القانونيّة للمتنفذين. في حين أن القضاء لا زال مكان ثقة العاملين في المؤسسات الحكوميّة، ووهذا ما يتفق مع دراسة (الشمري، 2010)من حيث عدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ وغياب الرقابة، وكذلك يتفق مع دراسة (الخشمان،2009) من حيث استغلال المنصب والشلالية والمحسوبية وغيرها، وكذلك تتفق مع دراسة (الشيخ، 2007) من حيث ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وعدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن انتشار (أشكال الفساد) في المؤسسات الحكوميّة، ولعل أهمها اتخاذ القرارات لمنفعة شخصيّة، واتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية ثم تعاطي الرشوة والمحاباة والجهوية واتخاذ القرارات لمنفعة شخصيّة وتعاطي الرشوة والتربح من الوظيفة، ويمكن تفسير ذلك بعدم فاعلية جهود الرقابة على المؤسسات الحكوميّة، وعدم فاعلية نظام العقوبات في الحد من جريمة الفساد وملاحقة مرتكبيها والمتورطين فيها وتتفق مع دراسة (الشمري، 2010) ودراسة (عارف، 2005).

كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن تدخل أصحاب النفوذ قد سجل أعلى مستوى من أسباب انتشار الفساد من وجهة نظر العاملين في المؤسات الحكوميّة، كما أنّ المحسوبية وغياب الرقابة أوضعفها جمعيها تعد من أسباب انتشار الفساد، والذي يمكن تفسيره أن أصحاب النفوذ لديهم مصالح ترتبط بشكل وثيق مع الفاسدين ويكونون بمثابة قوى ضغط على الحكومة للتغاضي عن ممارسات الفساد لديهم وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من(المجالي، 2012) و(الشمري،2010) و(آل الشيخ، 2007)، و(الحراحشة، 2003)، و(الخثران، 2003)، و(Makhjee, 2004).

وكذلك تشير نتائج الدراسة إلى أن أولويات الإصلاح في الأردن من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكوميّة الأردنيّة حيث احتل أعلى الأولويات القطاع الاقتصاديّ ثم الاجتماعيّ تلاه السياسي ثم الأمني.

كما أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمدى فعالية الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد، حيث تبين أن تقديم الفاسدين للمحاكم، وجهود هيئة مكافحة الفساد، وإنجازات الحكومة في مكافحة الفساد فقد احتلت أعلى المتوسطات، كما احتل أقل المتوسطات الرضا عن الجهود الوطنيّة في مكافحة الفساد، وجهود مجلس النواب، وشفافية الحكومة في المعالجة، وحماية الفاسدين بالتشريعات وهذه النتيجة تتفق مع دراسة(هيجان، 2011) و (الشمري،2010) ودراسة (Lumiwita& Ionescu, 2011)، ودراسة(Miguel & Fisman, 2006) .

كما أشارت النتائج إلى أن تحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة التي تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعيّ والتعليم، والدخل، والمستوى التّعليميّ، والدرجة الوظيفية تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في كل مقاييس الفساد.

التوصيات

بالاعتماد على نتائج الدراسة يوصي بما يلي:

1. تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات، وتفعيل دور الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكوميّة، للحد من تسلط أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين.
2. دعم أجهزة الضبط بالكوادر المؤهلة والمدربة لمكافحة الفساد والمفسدين.
3. تفعيل دور الرقابة الداخلية وإعطاؤها الصلاحيات اللازمة لمكافحة الفساد والمفسدين.
4. تشديد العقوبة على الفاسدين إدارياً ومالياً، وإشهارهم ليكونوا عبرة لغيرهم.
5. تفعيل الرقابة الداخلية على العطاءات الحكوميّة، والمقاولات بسبب ارتباطهم المباشر ببناء المشاريع وتقديم العطاءات، والرقابة على لجان العطاءات الحكوميّة.
6. تشديد الرقابة الداخلية على كبار الموظفي في المؤسسات الحكوميّة والوزارات، والهيئات المستقلة، ومنح أجهزة الرقابة المركزية سلطات أعلى للمحاسبة والمساءلة تحت الغطاء القانوني.
7. تشريع القوانين اللازمة للقضاء على الفساد.

8. تشديد العقوبة بحق من يتخذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، ويقوم بالمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة من خلال تدعيم سلطات القضاء والأجهزة الأمنية وإعطائهم الصلاحيات الواسعة.
9. زيادة الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الضبط والعمل على زيادة كوادرها لتتمكن هذه الأجهزة من القيام بواجبها على أكمل وجه.
10. تسهيل حصول المواطن على المعلومة فلا يمكن أن يكون هناك نزاهة وشفافية دون ضمان تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها.
11. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعمقة في مجال الفساد في المملكه الأردنية الهاشمية.

المراجـع

أولاً: المراجـع العربيّـة:

ابن منظور، أبـو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). **لسان العرب** ، الطبعة الثالثة، دار صادر، ج6، بيروت.

آل الشيخ، خالد عبدالرحمن بن حسن. (2007). الفساد الإداريّ: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي" دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربيّة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرياض.

البنك الدولي، تقرير البنك الدولي، (2004، 2005)

الحسن، خولة عيد،(2012)، مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم علم الاجتماع. جامعة مؤتة. الأردن.

حراحشة، حمد عبدالمجيد،(2003).الفساد الإاري دراسة ميداني ة لوجهات نظر العاملين أجهزت مكافحة الفساد الإداريّ في القطاع الحكوميّ الأردني، رسالة ماجستير جامعة اليرموك.

خثران، عبدالكريم سعد، (2003)، واقع الإجراءات الأمنية المتخذه للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربيّة السعودية، رسالة ماجستير في قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرياض.

خشمان، توفيق مخلد، (2009)، مشكلة الفساد الفساد الإداريّ في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الشرق الوسط.

داغر، منقذ محمد، (2001)،علاقة الفساد الإداريّ بالخصائص الفردية التنظيمية لموظف الحكومة ومنظماتها(حالة دراسية من دولة عربية)، دراسات استراتجية، العدد 60، دولة الأمارات العربيّة المتحدة، الطبعة الأولى.

الذهبي، حاتم محمد،(2005)، الفساد الإداريّ في العراق، تكلفته الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر السنوي لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 22-25آيار.

سالم، محمد. (2006). دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد وطبيعة الغش في النظم الإلكترونيّة وطرق ارتكابه.

سالم، حنان،(2003)، ثقافة الفساد في مصر ، دراسة مقارنة للدول النامية ، القاهرة ، دار مصر المحروسة.

السنوسي، رمضان، الدويبي،عبد السلام،(2006)، الفساد بين الشفافية والمساءلة ، ليبيا ، دار الكتب الوطنيّة .

الشمري، نامي(2010). مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الإداريّ، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم علم الاجتماع. جامعة مؤتة. الأردن

الصالح، محمد أحمد، (2004). التعريف بالفساد وصوره من الوجه الشرعية، المؤتمر العربيّ الدولي لمكافحة الفساد،ص18.

الصرايره، ابراهيم صفاء الدين، (2001)، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداريّ من وجهة نظر الموظفين، دراسة ميدانية في الدوائر الحكوميّة لمحافظة جرش،الإداريّ، لسنة23، العدد876، ديسمبر ص 43-77.

عارف، ديالا الحج، (2005)، رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارسته، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد21، العدد الأول، ص245-266.

عبد الرحمن، نوزاد. الفساد والتنمية : التحدي والاستجابة، مجلة الإداريّ، السنة 23، العدد 86، (2001).

عبداللطيف، أسار فخري. (2008). "أثر الأخلاقيّات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداريّ في الوظائف الحكوميّة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، السنة الرابعة: العدد29، ص37-44.

عبد الله، محمد ، (1974)، الفساد والرشوة في المجتمعات النامية، المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنائية.

عبد المنعم، سهير،(2003)، أبعاد مكافحة الفساد الإداريّ في السياسة الجنائية المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين ، المؤتمر السنوي الخامس، التغير الاجتماعيّ في

المجتمع المصري خلال خمسين عاماً ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة الجنائية.

العيسوي، عبدالرحمن محمد،(2011)، سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية، دار الفكر الجامعي، الإسكندريّة.

القدور، قدور (2009). الفساد أشكاله ودوافعه وآثاره ومكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه ومعالجته

الكبيسي، عامر. (2005). **الفساد والعولمة تزامن لا توأمه**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض.

المجالي، عبدالله محمود، (2012)، اتجاهات الصحفيين **الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداريّ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعلام، جامعة الشرق الأوسط.**

محمد، سعاد عبد الفتاح، (2011)،www.aman– palestince.orgl.

مركز الشفافية الأردني(2012)، تقرير مؤشر مدركات الفساد في الأردن، عمان، الأردن.

مزاولي، محمد، **(2008)** مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته، ورقت بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول " الآليات القان ونية لمكافحة الفساد" كلية الحقوق والعلوم الاقتصاديّة، جامعة ورقلة.

المنظمة العربيّة لمكافحة الفساد، تقرير (2011).

منظمة العربيّة لمكافحة الفساد، تقرير (2011).

منظمة الشفافية الدّوليّة، بارميتر الفساد العالمي لعام (2011).

منظمة الشفافية الدّوليّة،(2013).

منظمة الشفافية الدّوليّة،(2014).

مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، القاهرة، 29 أبريل–8 مايو 1995 ، ورقة خلفيه أعدتها الأمانة العامة بشأن **الإجراءات الأولية لمحاربة الفساد**، الدورة التاسعة، فينا 18–20 أبريل 2000م، ص10.

هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي، 2011.

هيجان،عبدالرحمن أحمد،(2011)، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربيّة السعودية، رسالة ماجستير في قسم العلوم الإداريّة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرياض.

الوريكات، عايد عواد.(2004)، نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشروالتوزيع، عمان، الأردن.

اليوسف، يوسف خليفة،(2002) الفساد الإداريّ والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعيّة، المجلد(30)، العدد(2)، الكويت، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

Al-badayneh, D. (2010). Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism in the Arab World. Paper was presented at the 1st International Symposium on Terrorism and Transnational Crime, November 13-15, 2009, Antalya, Turkey.

Ades, A,and, R, Di Tela,(1996),"The Cuases and Consequences of corruption " IDS Bulletin, Vol,No.2,Pp,6-11.

Benjamin A. Olken (2005). Micro evidence from Indonesia National Bureau of Economic Research, USA

Baulm, H, Karthik, R,(2013)," When the crowd fights corruption, Harvard pusiness review, vol 91, p 122- 128.

Cameron , Lisa, & Ananish Chaudhuri, Nisvan Erkal, & Lata Gangadharan (2005). "Do Attitudes Towards Corruption Differ Across Cultures? Expermental Evidence from Australia, India, Indonesia and Singapore" Department of Economics, working papers Series, No.93, The University of Melbourne.

Daniel,Treisman,(2000).The causes of Corrup:Across-national Study, Journal of Economics,No,76(3).

Fisman,R,&,Thomes.(2006). Cultures of corruption:Evidance from Dipolomatice parking tikets , Bureau of Reseearch and Economic Analysis (BREAD),Working Paper,No,122.

Heidenheimer,A,I,Defination,Concept and Cnterea, Theft of The City, Readluy on Corruption.

Leys,Colin,(1974),hat about The problem corruption, in Theft of The City,Ed Grander, Davidand Olson.

Lumiwita, I,(2011), the con struction of corruption, contemporary Readingin low social justice, vol 3, p 166-171.

Makhjee, Subhanan,(2004), Essays on the political Economy of corruption, Ph.D Dissertation, Columbia university, USA,.

Palmier, Leslie,(1983).Adminstrative Corruption,in Corruption Causes, Consequances,and Control, Ed Michael Clark, Frances Pinter, (Publishers) Ltd.

Richard Holloway, NGO Corruption Fighters' Resources Book, How NGOs can use monitoring and advocacy to fight corruption

Straub, S. (2007)." Opportunism, Corruption and the Multinational Firm's Mode of Entry" Department of Economics, University of Edinburgh, UK The Global Competitiveness Report 2009-2010 http://www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullreport.pdf